



مؤشرات مرتبطة بقطاع المحاسبين

تمهيد

يعتبر قطاع المحاسبين قطاعاً متنوعاً ويختلف في طبيعة الخدمات المقدمة من قبل المحاسبين، وكذلك طبيعة العملاء سواء كانوا كيانات طبيعية أو اعتبارية، وإن هذا التنوع الكبير قد يجعل القطاع عرضة لمحارفي غسل الأموال / تمويل الإرهاب.

لذا يحتوي هذا الدليل على المؤشرات التي قد يواجهها المحاسبين أثناء أداء التزاماتهم المهنية، وذلك بهدف تمكينهم من السيطرة وإدارة مخاطر الخدمات المقدمة من قبلهم وبشكل فعال، والتي تنطبق على فئة محددة من المحاسبين سواء كانوا مدققي حسابات أو محاسبين قانونيين والذين يقومون بتقديم أنشطة (خدمات) محددة موضحة كالتالي:

- معاملات شراء وبيع العقارات.
- إدارة أموال العملاء أو الأوراق المالية أو الأصول الأخرى.
- إدارة الحسابات المصرافية أو حسابات التوفير أو الأوراق المالية.
- تنظيم المساهمات لإنشاء الشركات أو تشغيلها أو إدارتها.
- إنشاء أو تشغيل أو إدارة الكيانات التجارية أو ترتيبات شراء وبيع الكيانات التجارية.

❖ مؤشرات مرتبطة بالعميل:

1. العميل الذي يبحث عن السرية وعدم كشف الهوية.
2. العميل الذي يتتجنب الاجتماعات المباشرة، ويقدم تعليمات متقطعة والتي تدل على المراوغة بحيث يصعب الوصول له.
3. يتعدد العميل بتقديم جميع المعلومات، أو أن المعلومات المقدمة غير كافية أو غير صحيحة.
4. لا يفصح العميل عن جميع مصادر دخله والذي قد يشير إلى التهرب الضريبي.
5. يقدم العميل مستندات وفواتير وقروض مزيفة.
6. عدم معرفة الكيان التجاري بمكان وجود سجلاته.
7. يحاول العميل إقناع الموظف بعدم إكمال أي مستندات مطلوبة للمعاملة.
8. يتخذ العميل موقف دفاعي للتساؤل أو المبالغة في تبرير الصفة.
9. العميل لديه سجل جنائي سابق ولديه إدانات مسبقة نتجت عنها عوائد غير مشروعة.
10. التطور غير العادي للعميل الذي لديه أموال غير مناسبة مع أحواله الشخصية أو نشاطاته مثل: (العمر، المهنة، الدخل)، أي أنه يعيش بما يفوق قدراته المالية.
11. العميل الذي يبدو أنه يتصرف بناء على تعليمات شخص آخر دون كشف الهوية.
12. التنقل المستمر للعميل بين عدة محاسبين لإجراء معاملاته.
13. يقوم العميل بتغيير تعليمات التسوية أو التنفيذ الخاصة به دون وجود سبب اقتصادي واضح.
14. اختيار العميل لمحاسب لا يتناسب مع نشاط الكيان التجاري أو حجمه.
15. قاعدة عملاء الكيان التجاري تشمل التالي:
 - القطاعات التي توفر فيها فرص أكبر لغسل الأموال / تمويل الإرهاب، مثل: (أسواق البيع بالتجزئة، أسواق النقد المكثف).
 - المعرضين سياسياً والمرتبطين ارتباطاً وثيقاً بهم.
16. هيكل أو طبيعة الكيان التجاري العميل التي تجعل من الصعب تحديد المالك أو المستفيد الفعلي، أو ملاكه، أو طبيعة معاملاته، مثل:
 - هيكل الملكية والإدارة (الهيكل الإداري للكيان التجاري) معقد دون وجود سبب اقتصادي واضح.
 - تكون طبيعة الشركة وهمية أو شركة واجهة، أو شركة مساهمة والتي يتم فيها تقسيم إدارة أصولها من خلال الأسهم المملوكة وتكون السيطرة عليها من مختلف الدول دون وجود سبب اقتصادي واضح.
 - تعيين أفراد الأسرة أو الأقارب الشركاء كمساهمين أو مدیرین مرشحين، بحيث يتلقون التعليمات من المالك المستفيد (المستفيد الفعلي).
17. دورة أعمال العميل غير طبيعية أو يدخل في أسواق حديثة النشأة مثل: أسواق البيع بالتجزئة، أسواق النقد المكثف.
18. يبدأ العميل بتطوير مؤسسة ذات ملف تعريف غير متوقع، أو دورة أعمالها غير طبيعية، أو أنه يدخل في أسواق حديثة النشأة وغالباً تكون أسواق البيع بالتجزئة / النقد المكثف.

19. الكيان التجاري العميل الذي يعتبر كثيف النقد والذي يخضع لمتطلبات مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب، مثل:

- شركات خدمات تحويل الأموال أو القيمة، مثل: (مؤسسات الصرافة / شركات الصرافة).
- تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة.

20. الكيان التجاري غير مهم بتکيد خسائر أو تحقيق أرباح منخفضة للغاية مقارنة بالأشخاص الذين يعملون في الكيانات التجارية المماثلة، ويصر على متابعة أنشطته.

21. يقوم الكيان التجاري بالتغيير المتكرر وغير المبرر للمستشارين المحاسبيين المحترفين، مسؤولي الحسابات أوأعضاء الإدارة.

22. معدل دوران الكيان التجاري مرتفع بشكل غير اعتيادي بالنظر إلى عدد الموظفين المنخفض أوالأصول المستخدمة مقارنة بالكيانات التجارية المماثلة.

❖ مؤشرات مرتبطة بالمعاملات:

1. التطور غير العادي للمعاملات، بحيث يكون نمط أو حجم المعاملات غير متسق مع نشاط العميل أو معلوماته الشخصية.

2. النشاط المفاجئ من عميل غير نشط دون أي تفسير واضح.

3. أظهرت سجلات العميل قيامه بشكل متكرر باستبدال العملات النقدية الصغيرة بالعملات الكبيرة.

4. يقوم العميل بهيكلة المعاملات بشكل منظم تحت الحد الأدنى للإبلاغ.

5. يقوم العميل بمعاملات نقل العقارات أو الأصول عالية القيمة، مثل: (المجوهرات، الأحجار والسلع الثمينة أو التحف الفنية) بحيث لا يكون شائعاً أو متناسباً مع العميل أو معاملاته العادية.

6. يقوم العميل بمعاملات المتعلقة بالتراث والميراث والتي يكون فيها المتوفى مدان بجرائم سابقة وتكون الأموال المملوكة هي عوائد غير مشروعة من الجرائم المرتكبة.

7. يقوم العميل بمعاملات مرتبطة بأشخاص ذو صلة وثيقة، ويقدم فيها العميل ومستشاريه الماليين تفسيرات غير مترابطة وبالتالي يوضح أنهم غير راغبين في الإفصاح عن أي معلومات دون وجود تفسير اقتصادي واضح.

8. نشاط معاملات الكيان التجاري غير متوافق مع المعدلات المسجلة في الكيانات المماثلة أو مع النسب المالية لنفس القطاع.

9. يقوم العميل بمنح تفويض للمحاسب في ظروف غير عادية ولأسباب غير واضحة أو غير منطقية.

10. فحص المستندات الأصلية للكيان التجاري يشير إلى وجود بيانات خاطئة، بحيث يصعب اكتشافها أو تتبعها من خلال دفاتر الشركة.

11. تظهر سجلات الكيان التجاري البيانات المالية التالية:

- التزامات غير فعلية أو تم تسديدها مسبقاً ولكنها تظهر باستمرار في السجلات.
- عمليات بيع بأقل من التكلفة وبشكل مستمر، مما يکبّد الشركة خسائر، وتستمر الشركة بعدم توفير أي تفسير منطقي لهذه الخسارة الدائمة.

- هناك نقص أو تسجيل غير صحيح في البيانات والتي قد تشير إلى تلاعب بالسجلات.
- 12. يقوم العميل بعمليات الاستحواذ على الشركات قيد التصفية دون وجود سبب اقتصادي واضح.
- 13. يكسب الكيان التجاري أصولاً شخصية واستهلاكية على سبيل المثال: (القوارب، السيارات الفارهة، المنازل والفلل الريفية الخاصة) في حين لا يتوافق هذا النوع من المعاملات مع الممارسات التجارية العادلة للكيان التجاري لهذا في القطاعات المماثلة.
- 14. عدم توافق قروض الكيان التجاري مع نشاطه.
- 15. وجود شروط وبنود غير عادلة في ترتيبات الائتمان (عقود الاقتراض) بين الكيانات التجارية ولا تعكس الموقف التجاري بين الطرفين مثل:
 - فترات استهلاك غير اعتيادية قصيرة / طويلة.
 - أسعار الفائدة أعلى / أقل من أسعار السوق.
 - الإلغاءات غير المبررة للرهانات العقارية أو غيرها من الضمانات قبل تاريخ الاستحقاق المتفق عليه.
- 16. يقوم الكيان التجاري بمعاملات احتيالية تشمل عادة الطرق الاحتيالية أثناء عمليات الاستيراد أو التصدير للبضائع أو الخدمات:
 - *فواتير السلع / الخدمات أعلى أو أقل.
 - *فواتير متعددة لنفس السلع / الخدمات.
 - *شحنات أعلى أو أقل.
 - *الوصف الخاطئ للسلع / الخدمات.

* فواتير السلع / الخدمات أعلى أو أقل Over or Under Invoicing

- يقوم المصدر في الدولة (أ) بإصدار فواتير للسلع أو الخدمات أقل من (سعر السوق العادل)، ويتم تحويل هذه الفواتير للمستورد في الدولة (ب) (غاسل الأموال)، فيقوم بدوره ببيع السلع أو الخدمات في السوق المفتوحة واسترجاع قيمتها العادلة الفعلية، كطريقة لغسل الأموال غير المشروعة.
- يقوم المصدر في الدولة (أ) بإصدار فواتير للسلع أو الخدمات أعلى من (سعر السوق العادل)، ويتم تحويل هذه الفواتير للمستورد (غاسل الأموال) في الدولة (ب) بحيث يقوم بدوره بسداد قيمة أعلى عن طريق الأموال غير المشروعة، ومن ثم بيع السلع أو الخدمات وتحصيل أموال مشروعة.

* فواتير متعددة لنفس السلع / الخدمات Multiple Invoicing

- يقوم المصدر في الدولة (أ) بإصدار فواتير متعددة لنفس السلع أو الخدمات، بحيث يقوم المستورد (غاسل الأموال) في الدولة (ب) باستخدام مؤسسات مالية مختلفة لسداد نفس الفواتير للبضائع أو الخدمات.

* شحنات أعلى أو أقل Over or Under shipments

- يتم التلاعب بكمية الشحنات عن طريق تواطئ المصدر والمستورد من خلال التلاعب بالمستندات الجمركية، وقد تكون الشحنات وهمية بحيث تستخدم فقط كواجهة لعملية غسل الأموال غير المشروعة.

* الوصف الخاطئ للسلع / الخدمات Falsely Described goods / Services

- يتم التلاعب بجودة ونوع (السلع أو الخدمات) عن طريق التواطؤ بين المصدر والمستورد، مثل: شحن بضائع ذو جودة بسيطة ولكن يتم تحريف المستندات الثبوتية بأوصاف وجودة عالية، بحيث يمكن أن تكون وسيلة لغسل الأموال غير المشروعة.

❖ مؤشرات مرتبطة بالمنتج و الخدمة والقنوات المستخدمة:

1. يطلب العميل إتمام معاملات أو خدمات تجارية في ظروف غير عادية أو غير تقليدية بتقدير المحاسب، أو بوقت زمني قصير، دون وجود سبب اقتصادي واضح.
2. يطلب العميل تنفيذ خدمات تجارية أو خاصة ولا يملك مقابلها أعمال مشروعة واضحة.
3. يقوم العميل بدفع مستويات عالية من الرسوم مقابل خدمات لا تتضمن عادة مثل هذا القسط.
4. يقوم العميل بتغيير وسائل الدفع دون مبرر بحيث تكون التغييرات في اللحظات الأخيرة لمحاولة تمكين الأموال من أن يتم دفعها من / إلى طرف ثالث (المستفيد الفعلي).
5. يقوم العميل بالدفع للخدمات المحاسبية المقدمة نقداً وتجنب إتمامها من خلال وسائل الدفع الأخرى أو استخدام وسائل الدفع غير العادية مثل: (المعادن الثمينة، أو الأحجار الكريمة أو غيرها).
6. يقدم العميل المال أو الإكراميات للمحاسب لتقديم الخدمات التي قد تبدو غير عادية أو مشبوهة.
7. يقوم العميل بإنشاء سلسلة من العلاقات الجديدة مع الكيانات المالية المختلفة في الآونة الأخيرة.
8. المعاملات الواردة أو الصادرة التي مررت من خلال الوسطاء (أطراف ثالثة) غير معروفة ولا توجد بينهم روابط دون وجود سبب اقتصادي واضح.
9. يقوم العميل بشكل دائم باستخدام الحساب البنكي الشخصي لأغراض تجارية.
10. يقوم العميل بفتح حساب بنكي يستخدم حصرياً لإيداع عملات أجنبية نقداً.
11. وجود شيكات واردة للكيان التجاري من مصادر غير معروفة، بحيث لا تتوافق حجم المبالغ الواردة مع حجم المبيعات.
12. يقوم الكيان التجاري باستخدام العديد من الشركات المختلفة المتخصصة بمراجعة الحسابات.
13. يقوم الكيان التجاري بدفع مبالغ ضخمة إلى * شركات تابعة له أو تحت سيطرته، ولا تعتبر هذه المبالغ من ضمن رأس المال.
14. تزايد رأس المال والمساهمات الأخرى بشكل متزايد لنفس الكيان التجاري خلال فترة زمنية قصيرة دون وجود سبب اقتصادي واضح مقارنة بالكيانات المماثلة.

***الشركات التابعة:** هي شركات ذات مسؤولية محدودة تكون مملوكة ويتم السيطرة عليها من قبل الشركة الأم بنسبة 51-99 % ، بحيث تقوم الشركة الأم بتزويد الشركات التابعة برأوس الأموال للقيام بأنشطةها الازمة ومن ثم تقوم هذه الشركات التابعة بتوجيه العوائد الربحية الناتجة إلى الشركة الأم، وأن الهدف من تأسيس هذه الشركات هو تقليل مستوى المخاطر والأضرار التي قد تهاجم أصول الشركة الأم، وكذلك تجنب الإضرار بالشركات التابعة الأخرى.

❖ مؤشرات مرتبطة بالموقع الجغرافي:

1. مصدر ثروة أو أموال العميل تكون مرتبطة بدول عالية الخطورة.
2. موقع أغلب العمليات التي يقوم بها العميل مرتبط بدول عالية الخطورة.
3. يستخدم العميل الوسطاء الماليين أو المؤسسات المالية أو الأعمال والمهن غير المالية التي لا تخضع لقوانين وتدابير كافية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولا تخضع لإشراف كاف من قبل السلطات المختصة.
4. بلد إقامة المالك المستفيد (المستفيد الفعلي) مرتبط بدولة عالية الخطورة.
5. يقوم الكيان التجاري بإدارة جزء كبير من أعماله، أو لديه أفرع تابعة في بلدان عالية المخاطر.
6. يقوم الكيان التجاري بدفع رسوم استشارية غير عادلة لكيانات تجارية في دول أخرى.
7. يقوم الكيان التجاري بنقل مقره إلى بلد آخر، مما قد يشير إلى وجود شركة وهمية بغرض حجب المستفيد أو المالك.
8. مدفوعات واردة للكيان التجاري من منظمات موجودة لدى دول تفتقر إلى تطبيق أنظمة مكافحة غسل الأموال أو معروفة بسرّيتها المصرفية أو تكون دول ذو ملاذ ضريبي آمن.